مجلة المعيار ISSN :1112-4377
مجلد:28 عدد:3 (رت 77) السنة: 2024

من مشاريع تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي
مؤتمر مدريد للسلام 30 أكتوبر 1991م

Among the projects to settle the Arab-Israeli conflict
the Madrid Peace Conference, October 30, 1991

عبد المالك طاهري[1]
جامعة أحمد درايعية. أدرار
abdelmalek.tahri@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الوصول 2024/01/06القبول 2024/05/29 النشر على الخط 2024/06/01
Received 06/01/2024 Accepted 19/05/2024 Published online 01/06/2024

ملخص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أحد أهم مشاريع التسوية التي كانت إما بمبادرات دولية أو إقليمية محلية، فبعد الصدام المباشر في أربع حروب امتدت من 1948 إلى 1973، أخذ الصراع العربي الإسرائيلي منحنى جديداً في طريق التسوية السياسية، فظهرت عدة مشاريع ومبادرات دولية وإقليمية لحل النزاع كان لها أثر بالغ في تغيير مجريات الأحداث. ومن بين هذه المشاريع عقد مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر 1991م، ومنه نطرح الاشكالية التالية: فيما تتمثل أهمية مؤتمر مدريد للسلام كمخرج للصراع العربي الإسرائيلي؟ وكيف انعكست نتائجه على تاريخ المنطقة؟ وفي الأخير توصلنا إلى أن هذا المؤتمر شكل منعطفاً حاسماً في تاريخ المنطقة العربية، إذ منح الكيان الصهيوني شرعية في الوجود، رغم أنه لم يكن سوى مجرد مشهد احتفالي؛ أعطى انطباعاً للأطراف وللعالم بأن العرب وإسرائيل جلسوا حول دائرة المفاوضات في قاعة واحدة وانهمكوا في صنع سلام وفق منظور أمريكي.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر مدريد، فلسطين، إسرائيل، الصراع العربي الإسرائيلي، التسوية السياسية.

Abstract:

The importance of this study lies in highlighting one of the most important settlement projects that were either international or local regional initiatives. After the direct clash in four wars that extended from 1948 to 1973, the Arab-Israeli conflict took a new curve on the path to political settlement, and several international and regional projects and initiatives appeared to resolve the conflict. It had a significant impact in changing the course of events. Among these projects was the holding of the Madrid Peace Conference on October 30, 1991, from which we raise the following problem: What is the importance of the Madrid Peace Conference as a way out of the Arab-Israeli conflict? How were its results reflected in the history of the region? In the end, we concluded that this conference represented a decisive turning point in the history of the Arab region, as it granted the Zionist entity legitimacy to exist, even though it was nothing more than a celebratory scene. It gave the impression to the parties and to the world that the Arabs and Israel sat around the negotiating circle in one hall and were engaged in making peace according to an American perspective.
Keywords: Madrid Conference, Palestine, Israel, The Arab-Israeli conflict, Political settlement.

[1]- المؤلّف المرسل: عبد المالك طاهري البريد الإلكتروني: **abdelmalek.tahri@univ-adrar.edu.dz**

1. مقدمة:

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بؤرة توتر شديدة في العالم بسبب الصراع العربي الإسرائيلي، الذي نشب كنتيجة حتمية لقيام الكيان الصهيوني في قلب البلاد العربية، مما أوجد ما يعرف بالقضية الفلسطينية التي تعد المحور الرئيسي لتأزم الصراع، فمنذ نشأة الكيان الصهيوني بتحالف بين الصهيونية العالمية والقوى الامبريالية الكبرى وسط الرفض العربي له. وفي ظل المبادرات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق تسوية عادلة وشاملة للصراع وجوهره، طرحت العديد من المشاريع السلمية كحل للنزاع خاصة بعد فشل استخدام القوة في ذلك، ومن بين هذه المشاريع عقد مؤتمر مدريد للسلام في 30 أكتوبر 1991م، ومنه نطرح الاشكالية التالية: فيما تتمثل أهمية مؤتمر مدريد للسلام كمخرج للصراع العربي الإسرائيلي؟ وكيف انعكست نتائجه على تاريخ المنطقة؟

تعنى هذه الدراسة بالبحث في مشاريع التسوية والمبادرات السياسية لحل النزاع العربي–الإسرائيلي، كمخرج لتسوية القضية الفلسطينية التي تمثل جوهر الصراع المستمر منذ 1948، فقد كان من أبرز التطورات السياسية المتعلقة بالتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات؛ التركيز على فكرة مؤتمر دولي كحل لتسوية الصراع وسط تجاذب في المواقف السياسية للأطراف المباشرة والقوى الدولية المؤثرة، فكان مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991م.

لدراسة موضوع البحث ونظراً لطبيعته اعتمدت المنهج التاريخي الوصفي، لسرد الأحداث وربطها وربطها بسياقها التاريخي الذي وقعت فيه، بالإضافة إلى المنهج التحليلي لنقد هذه الأحداث، فمعظم الكتابات تناولت مشاريع التسوية من حيث أنها وقائع تاريخية مجردة من التحليل أو النقد.

2. الظروف الدولية المحيطة بانعقاد مؤتمر مدريد:

1.2. غزو لبنان 1982:

اعتقد "إريل شارون" أن الوسيلة الوحيدة لضمان سلامة إسرائيل، هو اجتثاث منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وإنشاء تحالف بين إسرائيل والقوات اللبنانية التي يتزعمها "بشير جميل"، لذلك بدأ "شارون" بحملة واسعة لتحقيق أهدافه، بعد حصوله على موافقة الولايات المتحدة الأمريكية[1]. ففي الساعة التاسعة والنصف من صبيحة يوم الجمعة 4 يونيو 1982، عقد "مناحيم بيغن" اجتماعاً لمناقشة الهجوم على لبنان، متخذين من محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي بلندن "شلومو أرغوف" أثناء خروجه من فندق "دور تشستر" ذريعة للغزو، على الرغم من تأكدهم أن "منظمة أبو نضال"[2] هي المسؤولة.

بدأ الغزو في 6 يونيو 1982 تحت اسم "عملية السلام في الجليل"، بعد إعلان حكومة إسرائيل نيتها في إنشاء منطقة منزوعة السلاح لمسافة 24 كلم شمال حدودها، فاجتاح الجيش الإسرائيلي وقوامه 90 ألف جندي[3] الأرضي اللبنانية، وتمكن لأول مرة من احتلال عاصمة عربية (بيروت) دون أن يرف للأمة العربية جفن أو يهدر وريد، باستثناء سوريا التي شاركت في التصدي لهذا الهجوم[1].

---

[1] محمد صادق صبور، موسوعة مناطق الصراع في العالم الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين للطبع النشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002، ج1، ص ص64-65.

[2] كان أبو نضال من أصدقاء عرفات المقربين، تحول إلى ألد أعداءه فكان يصف عرفات بابن اليهودية، ورجاله بالخونة، لذلك حاول اغتياله عدة مرات وفي المقابل أصدر عرفات حكم الإعدام ضده، ولم يمكنه من الحصول على موطن قدم في منظمة التحرير الفلسطينية.للمزيد أنظر: زئيف سيف، إيهودي يعاري، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان: الحرب المضللة، تر: غازي سعيد، دار الجليل، عمان، ط1، 1985، ص15.

[3] فاروق القدومي، فلسطين بين الماضي والحاضر: النكبة خمسون عاماً، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 1998، ص46.

أثناء الاجتياح دمرت القوات الإسرائيلية المدن والقرى، وقتلت الآلاف من المدنيين، بهدف الحفاظ على أرواح الجنود الإسرائيليين. ففي السابع من تموز تم الإعلان رسميا عن مقتل 10134 وجرح 17337، وفيما يلي وصف جلي لإحدى جرائم الاحتلال في مدينة صيدا نشره "روبرت فيسك" في "التايمز" قائلاً: "أراد الشاب أن يساعدنا، قال لنا: الإسرائيليين قصفوا المدرسة الابتدائية في المنطقة، وكان هناك 150 مدنياً قتيلاً، ما يزالون في الطابق السفلي...رأيناهم كانت الجثث مكومة إحداها فوق الأخرى، ربما لعمق 6 أقدام، كانت سيقانهم متشابكة، أكثر من مئة جثة جميعهم ماتوا بطريقة غير طبيعية، ويقدر الصليب الأحمر أن ما بين 1500 – 2000 قد ماتوا في هذه المدينة المدمرة وأن الأحياء لم يكونوا يجدون الوقت لدفن كثير من الموتى ... وهناك عدة قبور جماعية دفن فيها الناس... واحد من هذه القبور يضم 40 جثة في جزيرة... نصفها مغطى بالقمامة والأنقاض"[2].

وأمام هذا الاعتداء السافر، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية من حيث المبدأ على الانسحاب من المدينة، ففي 2 تموز 1982 قدمت تصريحاً رسمياً مكتوباً لرئيس الوزراء اللبناني "شفيق لوزران". ومع هذه الأوضاع قدِم إلى لبنان المبعوث الأمريكي "فيليب حبيب"، وعقد اتفاقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية في 20 أوت 1982 بعد 88 يوماً من المقاومة، ليغادر بعدها الفدائيون والفلسطينيون بيروت، موزعين على عدة بلدان عربية بعد أن تعهدت حكومة لبنان والولايات المتحدة على سلامتهم أما القيادة الفلسطينية فانتقلت إلى تونس.

ورغم هذا فقد عاودت إسرائيل اجتياح بيروت الغربية بعد اغتيال الرئيس "بشير الجميل"، وقامت الميليشيات الكتائبية بعد يومين من الاغتيال وبدعم من الجنرال الإسرائيلي "يارون" وبتعليمات من "شارون" بارتكاب مجازر وحشية في مخيمي صبرا وشتيلا، كان ضحيتها المئات من الأطفال والنساء والشيوخ الفلسطينيين يوم 16 ديسمبر 1982. عقدت إسرائيل مع لبنان اتفاقاً يوم 17 ماي 1983 الذي تم إلغاءه بمجرد خروج القوات الإسرائيلية من بيروت يوم 5 مارس 1984، وكانت سوريا قد أعلنت قبل ذلك رفضها لمشروع الاتفاق لانتهاكه استقلال لبنان بتحويله إلى محمية إسرائيلية[3].

2.2. الانتفاضة الفلسطينية 1987:

في 9 ديسمبر 1987 اندلعت سلسلة من المظاهرات في قطاع غزة والضفة الغربية، حيث قامت مجموعة من الفلسطينيين بإلقاء الحجارة على الدوريات الإسرائيلية، فأطلق الجنود الإسرائيليون النار وقتلوا بعضهم، ما أدى إلى قيام إضراب عام في كل من غزة والضفة الغربية[4]. تجسدت هذه الانتفاضة في سلسلة من المواجهات العنيفة مع قوات الاحتلال الصهيوني، واتخذت شكل الإضرابات والمظاهرات، مروراً بالهجمات التي تستعمل فيها الأسلحة التقليدية من حجارة وسكاكين وزجاجات حارقة، وصولاً إلى الاشتباك المسلح[5].

جاء رد الصهاينة عنيفاً، فكثفوا من عملياتهم القمعية ما أدخلها في حلقة مفرغة، فقد جاء الرد على المزيد من الإرهاب بالمزيد من الانتفاضة، بحيث لجأت سلطات الاحتلال إلى تكثيف آليات العقاب الجماعي من حظر للتجول وحصار أمني، فضلاً عن توسيع الاعتقالات وأحكام السجن والتعذيب والطرد، إضافة إلى رفع عدد جنودها إلى ما يزيد عن 5 مرات مقارنة بالفترة السابقة، واستخدام الغاز

---

[1] ياسين سويد، في الدين والحرب والسياسة، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، بيروت، ط1، 2004، ص454.

[2] مايكل جانسن، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان: لماذا غزت إسرائيل لبنان؟، تر: محمد برهوم، دار الجليل للنشر، عمان، ط3، 1986، ص ص36-38.

[1] فاروق القدومي، المرجع السابق، ص44.

[4] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص145.

[5] خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1988، ص17.

المسيل للدموع والرصاص الحي البلاستيكي، ففي عام 1988 استخدمت ذخيرة جديدة تجمع بين المطاط والمعدن، ما أسفر عن استشهاد 48 فلسطينياً خلال الشهور الخمسة من استخدامه.

قدرت حصيلة هذه الأعمال الإجرامية أثناء الانتفاضة (1987-1991) بحوالي ألف شهيد و90 ألف جريح و15 ألف معتقل، فضلاً عن تدمير 1228 منزل واقتلاع 140 ألف شجرة[1]. أما عن الجانب الإسرائيلي فقد كلفت الانتفاضة اقتصادياً خلال شهورها الأولى 500 مليون دولار، وقدَّر بنك إسرائيل الكلفة عام 1988 ما قيمته 650 مليون دولار، بينما قدر الجيش نفقاته بـ 250 مليون دولار سنوياً[2].

كان للانتفاضة دوراً كبيراً في إزالة القناع عن الكيان الصهيوني، وكشف حقيقته العنصرية الإرهابية أمام الرأي العام العالمي، ورسخت حقيقة الوجود الفلسطيني وحقوقه الوطنية وضرورة تقرير المصير. وتحت ضغط الانتفاضة أعلن المجلس الفلسطيني في دورة الانتفاضة المنعقدة بالجزائر في 12 نوفمبر 1988 وثيقة الاستقلال، وكلف اللجنة التنفيذية بصلاحيات ومسؤوليات الحكومة المؤقتة حتى إعلان تشكيل الحكومة[3].

مع اشتداد وطأة الانتفاضة، ترسخت لدى الكيان الإسرائيلي قناعة شبه كاملة باستحالة القضاء عليها عسكرياً، وضرورة اللجوء إلى الحل السياسي ما من شأنه تحقيق الهدوء في المناطق المحتلة، والتوصل إلى تسوية سياسية تنقذها من المأزق الذي وقعت فيه[4].

3.2. انهيار الاتحاد السوفياتي 1991:

مع مجيء "غورباتشوف"[5] وتسلمه مقاليد حكم الاتحاد السوفياتي في ماي 1985، طرح مجموعة من الإصلاحات، فعلى الصعيد الداخلي عمل على تنفيذ سياسة البيريسترويكا (الانفتاح)، أما على الصعيد الخارجي فكانت سياسته موجهة نحو الغرب، لكن هذه السياسة لم تتمكن من اصلاح الأوضاع المتردية، فغرق الاتحاد السوفياتي في أزمات داخلية، وتراكمت عليه الديون الخارجية ما جعله يتخلى تدريجيا عن الكتلة الاشتراكية ودعم الحركات التحريرية[6].

وبذلك كان واضحا أن الاتحاد السوفياتي يلفظ آخر أنفاسه وهو ما سعت إلى تحقيقه الدول الغربية فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية على إضعافه، بإجباره دخول سباق التسلح لاستنزاف قدراته وتغير أولوياته، ففي عهد الرئيس "كندي"، صرح وزير الدفاع الأمريكي "مكنمارا" في محاضرة أمام أساتذة كلية الدفاع الوطني في واشنطن بتاريخ 14 سبتمبر 1961: "علينا أن نرغمه على أن يرفع أولوية الأمن ويضعها قبل التنمية، علينا أن نشده إلى سباق يقطع أنفاسه ويرهق موارده ويتركه في النهاية ترسانة نووية بدون رغيف خبز أو قطعة لحم"[7]. وبالفعل نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في خطتها، إذ دفعت الاتحاد السوفياتي إلى أن يرفع نصيب القطاع العسكري

---

[1] عبد الوهاب الميسري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، القاهرة، ط2، 2002، ص ص304 – 305.

[2] أمين مصطفى، العلاقات الصهيونية الأمريكية بين النشأة ومفاوضات التسوية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1993، ص295.

[3] فاروق القدومي، المرجع نفسه، ص47.

[4] مصطفى محمد الحسيني، الانتفاضة بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية عسكرياً وسياسياً، مجلة الملف، المجلد 5، العدد 459/11، 1989، ص977.

[5] ميخائيل سير غيفيتش غورباتشوف: ولد 2 مارس 1931، شغل منصب رئيس الدولة في الاتحاد السوفياتي بين عامي 1988 – 1991 ورئيس الحزب الشيوعي، تزعم سياسة البروسترويكا. للمزيد أنظر: ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia,org

[6] بوعلام العباسي، مسار السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 2001، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص3.

[7] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2002، ص ص 8-9.

من الناتج القومي من 8 % إلى 15 %[1]، وأن يحصر معظم اكتشافاته واختراعاته في الجانب العسكري[2]، الأمر الذي أدى إلى إهمال التنمية الاقتصادية في باقي المجالات وتراجع الحقوق والرعاية الاجتماعية والحقوق السياسية للشعوب الخاضعة له.

أثرت الأوضاع المتردية التي عاشها الاتحاد السوفياتي على موافقة اتجاه العديد من القضايا العالمية، بما فيها الصراع العربي الإسرائيلي، فعلى الرغم من علاقات الصداقة والتعاون التي جمعته بالدول العربية فهو لم يحرك ساكنا اتجاه غزو لبنان، وضرب المقاومة الفلسطينية. ففي 1987 التقى السيد "ياسر عرفات"[3] الرئيس "ميخائيل غورباتشوف" وتلقى منه تحذيراً مبكراً عن سياسة الاتحاد المستجدة في منطقة الشرق الأوسط، وكانت صراحته أكبر عند لقاءه بالرئيس السوري "حافظ الأسد" في 24 أفريل 1987 عندما اعتبر نفسه وبلاده خارج لعبة التوازن الاستراتيجي في المنطقة[4]، فقد أيقن زعماء الاتحاد أن فاقد الشيء لا يعطيه لتصبح منطقة الشرق الأوسط مجالاً مفتوحاً أمريكياً[5].

سمحت سياسة البرسترويكا التي انتهجها "غورباتشوف" بإحياء الشعور القومي ليهود الاتحاد السوفياتي، فارتفع عدد المهاجرين اليهود الروس إلى فلسطين، ففي شهر أكتوبر 1990 هاجر 11500 مهندس، و2578 طبيب، و2530مدرس و1525 اقتصادي. مما زاد من حدة الصراع العربي الإسرائيلي، فقد عملت إسرائيل على توطينهم في الأراضي المحتلة حتى تفرض واقعاً ديمغرافياً يكون في صالحها في حال حدوث أي تسوية مقبلة، كما مكنت هذه السياسة من إعادة العلاقات بين البلدين طبقاً لقاعدة "هات وخذ"[6].

4.2. حرب الخليج الثانية 1991:

قبل الحديث عن حرب الخليج الثانية لا بد من إعطاء ولو لمحة وجيزة عن الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج الأولى)، فقد أدى قيام الثورة الإسلامية في إيران إلى تخوف القادة العراقيين من امتداد نفوذها إلى العراق الأمر الذي يمكن أن يقلب الموازين السياسية به. والمثير للدهشة أن العراق الذي تزعم جبهة الصمود والتصدي ضد اتفاقية كامب ديفيد، هو الذي بادر بمهاجمة الثورة الإيرانية محدثاً صدعاً في الجبهة المعادية لإسرائيل، بعد أن أخرج نفسه من نطاق المواجهة بتسخيره لطاقاته العسكرية، وموارده الاقتصادية، وقدراته السياسية في هذه الحرب[7].

---

[1] بوعلام العباسي، المرجع السابق، ص6.

[2] محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفياتي، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص76.

[3] هو ياسر عرفات عبد الرؤوف داود سليمان عرفات القدوة الحسيني، ولد يوم 4 أغسطس 1929 بالقدس بفلسطين، انخرط منذ شبابه بالحركة الوطنية الفلسطينية، فانضم إلى اتحاد طلاب فلسطين 1944، شارك في تأسيس حركة فتح، وأعلن الناطق الرسمي لها 1968، اشتغل في عدة مناصب سامية، فانتخب رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية 1969، عين قائد القوات الثورة الفلسطينة، أنتخب رئيساً بعد اعلان الدولة الفلسطينية 15 نوفمبر 1988، عين رئيساً للسلطة الفلسطينية 12 أكتوبر 1993، توفي في 11 نوفمبر 2004 بمستشفى بيرسي العسكري في فرنسا ليدفن في رام الله في 12 نوفمبر 2004. للمزيد أنظر: رشيدة مهران، ياسر عرفات الرقم الصعب، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، د.س، ص ص10– 400.

[4] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المرجع السابق، ص ص29–30.

[5] ميخائيل غورباتشوف، بريسترويكا، تر: العميد عربي سي لحسن، دار موفم، الجزائر، 1988، ص199.

[6] أمنون كابليوك، الاتحاد السوفياتي: خطوة واحدة ويتم استئناف العلاقات، مجلة الملف، المجلد 5، العدد 59/11، 1989، ص1006.

[7] سيد ياسين، الحرب العراقية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، المجلد1، العدد 3، 1981، ص ص52–58.

أعلن الرئيس العراقي "صدام حسين"[1] في 17 ديسمبر 1980 إلغاء معاهدة الجزائر، الموقعة في 1975 لتشن قواته هجوماً شاملاً على إيران بعد 5 أيام، وبدا في الوهلة الأولى أن العراق سينتصر بسهولة خاصة بعد سقوط "خورام شهر" مع نهاية أكتوبر، غير أن المقاومة الإيرانية أجبرته على التوقف بنهاية 1980 وفي 8 يونيو 1981 قصفت إسرائيل المفاعل النووي العراقي بحجة أنه كان على وشك إنتاج سلاح نووي.

تواصلت الحرب وبقيت إيران تدافع وتهاجم حتى ربيع 1988، بعدما تمكنت من عبور منطقة المستنقعات عند مدخل شط العرب في 1986 واحتلال شبه جزيرة الفاو، ومهاجمة البصرة. كانت إيران تشن كل عام هجوماً على العراق تفقد خلاله الآلاف من الجنود، فما بين 1980- 1988 فقدت حوالي نصف مليون قتيل في حين فقد العراق 150 ألف قتيل ونصف مليون جريح، و700 ألف أسير[2]. أعلنت حكومة طهران في 18 يوليو 1988 قبولها وقف إطلاق النار الذي اقترحته الأمم المتحدة. وفي أغسطس أعلن وزيرا خارجيتي البلدين خلال لقاء جمعهما بالأمين العام للأمم المتحدة "بيريز ديكويلار"، أن وقف إطلاق النار سيبدأ من 20 أغسطس ليتم إرسال قوات حفظ السلام لتنتهي الحرب بعد 8 سنوات من المعارك الطاحنة[3].

كانت تكلفة الحرب الإيرانية–العراقية مرتفعة جداً، فوجد العراق نفسه أمام ملفين رئيسيين: أولهما خاص بديونه الكبيرة اتجاه دويلات الخليج النفطية وثانيهما مرتبط بزيادة بعض بلدان الأوبيك للإنتاج، مما أدى إلى المحافظة على سعر البترول المنخفض ما أعاق تعميره، خاصة بعد أن رفض الكويت إعفاءه من ديونه التي بلغت 65 مليار دولار، فكان مبرراً اقتصادياً لاجتياح العراق له ليكون المقاطعة العراقية رقم 19[4].

عند حوالي الساعة الثانية من صباح الثاني من أغسطس 1990 بتوقيت بغداد، اجتاحت ثلاث فرق من الحرس الجمهوري العراقي الكويت، فتقدمت الأولى نحو مدينة الكويت، والثانية احتلت حقول النفط والثالثة تقدمت نحو الحدود السعودية عندها فر الملك "الشيخ جابر الأحمد الصباح" إلى السعودية، أين أقام حكومة في المنفى، وفي الرابع من أغسطس كانت القوات العراقية تحتشد على امتداد الحدود الكويتية السعودية لغزو محتمل للسعودية[5].

عقد مجلس الأمن في خضم هذه الأحداث عدة اجتماعات، اتخذ خلالها مجموعة من القرارات منها القرار رقم 660، الذي ندد بالغزو وطالب العراق بالانسحاب والقرار رقم 661 الصادر في 6 أغسطس، الذي فرض حضر التعاملات التجارية والمالية معه. كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية أمام هذا العدوان بتشكيل حلف دولي لمواجهة العراق، بعد أن جعل من الأزمة مشكلة دولية زاعما أنه يريد إنقاذ الكويت، في حين كان هدفه الرئيسي هو الاستيلاء على نفط الخليج من جهة وتدمير القوة العراقية من جهة أخرى للحفاظ على أمن الكيان الصهيوني[6]، خاصة بعد ان اشترط "صدام حسين" انسحابه من الكويت بانسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967.

---

[1] هو صدام جسين عبد المجيد التكريتي ولد في 28 أفريل 1937 بالعوجة بمدينة تكريت بالعراق كان نائب رئيس الجمهورية العراقية ما بين 1968-1979، ترأس العراق ما بين 1979-2003، سطع نجمه إبان انقلاب حزب البعث، شارك في انقلاب 1968 وحرب الخليج الأولى والثانية، كان من بين المؤيدين للقضية الفلسطينية، أزيح عن الحكم عام 2003 بعد احتلال الولايات المتحدة االامريكية بحجة امتلاكه أسلحة دمار شامل، ألقي عليه القبض في 13 ديسمبر 2003، وتمت محاكمته وإعدامه، أنظر: الموسوعة الحرة، ar.wikipedia,org

[2] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص ص64-65.

[3] المرجع نفسه، ص67.

[4] بروس واطسن وآخرون، الدروس العسكرية لحرب الخليج، تر: محمد برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1992، ص ص4-12.

[5] المرجع نفسه، ص9.

[6] ياسين سويد، المرجع السابق، ص454.

وافق الكونجرس الأمريكي في 12 جانفي 1991 على العمليات العسكرية ضد العراق، فبدأ الهجوم الذي عرف باسم عملية "عاصفة الصحراء" يوم 17 جانفي، فهاجمت طائرات الحلفاء الأماكن الإستراتيجية فكان أعنف هجوم جوي منذ الحرب العالمية الثانية، بحيث بلغت عدد طلعات الطيران المتحالف من 4000 إلى 5000 طلعة في اليوم الواحد. رد العراق على هذا الهجوم بإطلاق صواريخ سكود على القواعد العسكرية الأمريكية بالسعودية وعلى إسرائيل، بهدف إشراكها في الحرب، لأن ذلك حتما سيؤدي إلى ثورات في كل من مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية، وهو ما جاهدت الولايات المتحدة الأمريكية لمنعه، فسارعت إلى تزويد إسرائيل بصواريخ باتريوت (جو-أرض)[1].

بعد ظهر يوم السبت 23 فيفري 1991 ولمدة 100 ساعة اخترقت القوات البرية المتحالفة دفاعات العراق لتتوقف العمليات في 27 فيفري بقرار منفرد من قيادة التحالف غير أن هذا القرار لم يعن الاستقرار له، فاندلعت ثورة الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال[2]. وبعد نهاية حرب الخليج الثانية خرجت الولايات المتحدة الأمريكية محققة لأهدافها في وقت تحطم فيه أقوى الجيوش العربية، وانقسم فيه العرب بعد أن حققوا وحدتهم في حرب 1973، حتى وصفوا لفترة وجيزة بالقوة السادسة في العالم.

3. التحضير لانعقاد المؤتمر:

بعد أسبوع واحد من نهاية حرب الخليج الثانية 28 فيفري 1991، أعلن الرئيس الأمريكي "جورج بوش" أثناء خطابه الخاص بالنصر أمام الكونجرس الأمريكي يوم 6 مارس 1991، أن بلاده عازمة على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي على أساس القرارين 242 و338 وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام[3]، فأعطى بذلك الاشارة لانطلاق مباحثات السلام في منطقة الشرق الأوسط. قام "جيمس بيكر" وزير الخارجية بعد خمسة أيام من هذا الخطاب بجولات مكوكية بالمنطقة قدرت ب 8 جولات استغرقت سبعة شهور ابتداء من 11 مارس إلى 18 أكتوبر 1991[4]، علماً أن بيكر بدأ محاولته لتهدئة الأوضاع قبل أزمة الخليج الثانية غير أن نشوب الحرب أعاق من تحركاته[5]، وقد تزامنت الفترة التي استغرقها بيكر بعدة تحركات دولية هامة لدفع مسار التسوية أهمها:

- إصدار بيان عن قمة الدول الصناعية الكبرى المنعقد بلندن في 16 يوليو أكد التمسك بمبدأ الأرض مقابل السلام، والدعوة لوقف بناء المستوطنات وإنهاء المقاطعة العربية.
- صدور بيان سوفياتي أمريكي في 1 سبتمبر أكد فيه الرئيسان بوش وغورباتشوف مجدداً عن التزامهما الحازم بتشجيع السلام.
- صدور بيان مشترك في 28 سبتمبر عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن و"بيريز دي كويلار" الأمين العام للأمم المتحدة، طالب بتعجيل عقد مؤتمر للسلام على أساس القرارين 242، 338.

[1] محمد صادق صبور، المرجع السابق، ص ص71-72.

[2] بوعلام العباسي، المرجع السابق، ص20.

[3] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل- سلام الأوهام- أسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، بيروت، ط1، 1996، ج3، ص234.

[4] مركز الأبحاث والدراسات، فلسطين دولة تبدأ من غزة وأريحا، وكالة الأنباء القطرية، الدوحة، د.ت، ص53.

[5] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المرجع سابق، ص589.

– قيام وزير خارجية الاتحاد السوفياتي "بوريس بانكين" بجولة في الشرق الأوسط في 18 أكتوبر لدعم جهود وزير الخارجية الأمريكية، زار خلالها كلا من إسرائيل والأطراف العربية المعنية بالصراع[1].

خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ركز بيكر من نشاطه السياسي، حيث دارت بينه وبين الأطراف المعنية، حوارات مباشرة حول مسألة الضمانات والتطمينات، التي طالب بها الأطراف قبل إعلان موافقتها على حضور المؤتمر. كانت المملكة الأردنية أول المرحبين بالمبادرة الأمريكية فأعلن رئيس الحكومة "طاهر المصري" أن الأردن حصلت على الردود التي كانت تنتظرها من الولايات المتحدة في أغلبية الشروط، كما أعلن الملك الأردني "حسين" أنه: "راض عن رسالة الضمانات الأمريكية"[2].

أما سوريا فقد أبدت قلقها وتريثت في الرد بسبب التناقض الذي تضمنته رسائل التطمينات الأمريكية لمختلف الأطراف، كما بينت بأنه لا يمكنها الحضور بدون حضور الفلسطينيين، وأنها ستسعى إلى أن يكون حق تقرير المصير ضمن التطمينات، وهو ما أكد عليه الرئيس السوري "حافظ الأسد"، عندما بيَّن أن الحل لا بد أن يكون شاملاً من أجل ضمان سلام مستقر في المنطقة. غير أن سوريا في نهاية المطاف وافقت على حضور المؤتمر، وهو ما صرح عنه نائب الرئيس "عبد الحليم خدام" خلال زيارته للجزائر في 13 أكتوبر 1991 بأن: "بلاده تؤيد الدعوة إلى عقد مؤتمر يرتكز على الشرعية الدولية ويؤدي إلى تطبيق قرارات الأمم المتحدة"[3].

استبعد بيكر من جدول لقاءاته منظمة التحرير الفلسطينية[4]، عقاباً لها لانحيازها في حرب الخليج لثانية لصالح العراق، ولانقطاع الحوار بينهما وبين الولايات المتحدة الأمريكية[5]، فحسب الرسالة التي وجهها الجانب الأمريكي إلى إسرائيل كان هناك حرص على إبعاد المنظمة عن الحوار بل الإبعاد المستقبلي أيضاً، وورد في نص الرسالة أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تهدف " إلى الوصول بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى داخل المسار أو حمل إسرائيل على الدخول في حوار ومفاوضات معها"[6]. غير أن بيكر تفاوض معها بطريقة غير مباشرة بواسطة وفد من شخصيات الأراضي الفلسطينية المحتلة ضم كلاً من "فيصل الحسيني"، والدكتور "زكريا الآغا" والدكتورة "حنان عشراوي"، فقدمت الضمانات إلى المنظمة عن طريق الوفد، إلا أنها لم تكن راضية عن صيغتها الأولية[7].

تُركت مسألة حضور المؤتمر أو عدم حضوره إلى المجلس الوطني الفلسطيني، الذي قرر في دورته المنعقدة في الجزائر 23 سبتمبر 1991 حضور المؤتمر والموافقة على التسوية حسب أسس حددتها وهي:

---

[1] مركز الأبحاث والدراسات، المرجع نفسه، ص53.

[2] لقد كان ياسر عرفات مستفزاً بهذا العقاب وكثيرا ما ردد: " لماذا غفروا لحسين (يقصد الملك حسين) ولم يغفروا لي؟...إذا كان موقفي في حرب الخليج خطيئة، فقد كان هو في نفس الموقف معنا لكنهم يدعونه إلى مدريد، وأما نحن فمطرودون من رحمة الله". أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص233.

[3] أحمد شاهين، طريق العرب إلى مدريد، مجلة الشؤون الفلسطينية،العدد 223-224، 1991، ص104.

[4] تعد الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، تأسست عام 1964، يعود الفضل في تكوينها إلى الأستاذ أحمد الشقيري، يعتقد البعض أنها ولدت بموجب قرار مؤتمر القمة العربية المنعقد بالقاهرة في 1964، غير أن هذا القول ليس دقيق. أنظر: الموسوعة الفلسطينية، دراسات خاصة، مطابع ميلانوستامبا، إيطاليا، ط1، 1990، مج5، ص18.

[5] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص234.

[6] ممدوح أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة إسرائيل؟ دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر (1948-2003)، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط1، 2004، ص407.

[7] أحمد شاهين، المرجع السابق، ص105.

– استناد المؤتمر إلى الشرعية الدولية وقراراتها.

– الانسحاب الإسرائيلي الشامل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

– وقف الاستيطان في الأراضي المحتلة مع توفير ضمانات دولية.

– حق منظمة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل الوفد من داخل وخارج الوطن بما في ذلك القدس[1].

أقر المجلس المركزي الفلسطيني 18 أكتوبر 1991 تحت الظروف القاسية التي كان يعيشها الشعب الفلسطيني والحصار السياسي والمالي، الذي كانت تعاني منه المنظمة بعد حرب الخليج الثانية، وموافقة الدول العربية على المشاركة في مؤتمر السلام في إطار وفد فلسطيني–أردني. علماً أن مسألة التمثيل الفلسطيني كانت من القضايا الشائكة التي عالجها جيمس بيكر[2].

بعد أن وافقت الدول العربية على المشروع الأمريكي السوفياتي، عقد اجتماع على المستوى الوزاري بدمشق في 13 نوفمبر 1991 بحضور الأمير "سعود الفيصل" وزير خارجية المملكة العربية السعودية ممثلاً لمجلس التعاون الخليجي والدكتور "عبد اللطيف فيلالي" وزير خارجية المغرب ممثلاً لاتحاد المغرب العربي، أكدوا فيه على وحدة الصف العربي من أجل تحقيق الأهداف وهي: الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، ووقف الاستيطان، وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني من أجل تحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة[3].

على عكس الدول العربية وجدت الإدارة الأمريكية صعوبة كبيرة في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي "إسحاق شامير"[4] بمبادرة السلام، فقد أدرك جيمس بيكر أن شامير لا ينوي التفاوض لا مع الفلسطينيين ولا مع العرب، ووصف الموقف الإسرائيلي في 13 يونيو 1991 بقوله: "الإسرائيليين غير جديين"[5]، على الرغم من ترتيبه لكل شيء وفق ما طلبته إسرائيل[6].

وقد ربطت هذه الأخيرة موافقتها بالشروط التالية:

– رفض الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة في حرب 1967.

– رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

– رفض إجراء مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم رفض التمثيل الفلسطيني بوفد مستقل للمنظمة داخل المؤتمر.

– التمسك بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

– الاستمرار بالاستيطان في الأراضي الفلسطينية.

---

[1] فاروق القدومي، المرجع السابق، ص55.

[2] أحمد شاهين، المرجع نفسه، ص107.

[1] فاروق القدومي، المرجع السابق، ص56.

[4] هو إسحاق شامير، ولد عام 1915 ببولندا، هاجر إلى فلسطين عام 1935، شارك في تأسيس جماعة ليحي الإرهابية في 1987، أعيد انتخابه زعيماً لحزب حيروت (الحرية) اليميني المتشدد في إسرائيل، تزعم حزب الليكود ما بين (1983–1993)، ترأس الحكومة الإسرائيلية أعوام 1983، 1984، 1986، 1992. للمزيد أنظر: المناهل www.paldf.net

[5] عمر مصالحة، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، تر: وديع أسطفان وماري طوق، دار الشافعي، بيروت، 1994، ص55.

[6] محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، المرجع السابق، ص597.

– العمل على إيجاد مفاوضات مباشرة، وثنائية تؤدي إلى إقامة علاقات مفتوحة وفق مفهوم السلام الإسرائيلي[1].

كان هدف إسرائيل من التمنع الظاهري هو الحصول على مزيد من المكاسب من أجل الجلوس إلى طاولة المفاوضات، فقد أعلن السفير الإسرائيلي بواشنطن أن بلاده ستطالب بعشرة ملايين دولار كضمان لقروض على مدة 5 سنوات للمساعدة على توطين المهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي[2]، غير أن الحكومة الأمريكية أعلنت تأجيل البت في ضمانات القروض بطلب من الرئيس الأمريكي لمدة أربعة شهور حيث صرح الرئيس جورج بوش قائلاً: " في مصلحة عملية السلام تأجيل البت في الضمانات لإسرائيل وأعتقد أن الشعب الأمريكي سيؤيدني بقوة في ذلك". وهو ما تسبب في حدوث توتر وخلاف مع إسرائيل[3].

كان هناك إجماع واضح لدى المسؤولين الإسرائيليين بأهمية المشاركة في مؤتمر السلام، خاصة وأن الظروف الدولية والإقليمية والفلسطينية كانت لصالحهم، وإن كان شامير قد أبدى تصلباً في البداية إلا أنه غير من موقفه، لتشارك بعدها إسرائيل في مؤتمر مدريد بعد أن حصلت من الولايات المتحدة على رسالة تطمينات أزالت عنها كل المخاوف والشكوك.

نجح بيكر في هندسة وتصميم المؤتمر وجر الأطراف إلى مدريد ثم إلى واشنطن، وعلى الرغم من عدم توصلها إلى أي اتفاقيات، لكن الإدارة الأمريكية نجحت وتمكنت من ضرب طوق دولي منيع حول الأطراف فلم يتمكن أي منهم من اختراقه[4]. فبعد أن زالت جميع العقبات التي اعترضت طريق المؤتمر وتم الحصول على موافقة جميع الدول المعنية وجهت الدعوات للحضور بعد أن تم تحديد موعده يوم 30 أكتوبر 1991، واتخذت من مدريد[5] العاصمة الاسبانية المقر الرسمي لانعقاد المؤتمر العام، في حين تجرى المفاوضات الثائية في مواقع أخرى، كموسكو وواشنطن، كما تم وضع إطار عام للمفاوضات تضمنت ثلاث عناصر أساسية:

– مؤتمر سلام عام يعتبر بمثابة الجلسة الافتتاحية لمفاوضات السلام.

– مفاوضات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل الدول العربية المعنية على حدى.

– إجراء مفاوضات إقليمية متعددة الأطراف لبحث المشاكل الرئيسية الأخرى في المنطقة[6].

4. انعقاد المؤتمر:

في الثلاثين من أكتوبر 1991 وتحت الرئاسة المشتركة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي افتتح مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد بحضور وفود الأطراف[7] المتفاوضة وهي:

---

[1] عدنان السيد حسنين، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس، بيروت، 1990، ص248.

[2] وليام كوانت.ب، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي– الإسرائيلي منذ 1967، تر: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 2002، ص556.

[1] ن.ج، استيراتيجية الحل الوسط، مجلة الشؤون الفلسطينية، عدد 223–224، أكتوبر– نوفمبر 1991، ص110.

[4] Alain Dieckhoff , israéliens et arabes, la guerre de cinquante ans, la revue de l'histoire, n 212, juillet aout 1997, pp82-83.

[5] يرجع سبب اختيار مدريد كمقر إلى أنها كانت تشهد احتفالات ضخمة في هذه الفترة بمناسبة مرور 5 قرون على رحلة كرستوف كولومبس، كما أن لها احتكاك وتجربة بالمسلمين واليهود، ولملكها وحكومتها علاقات حسنة مع العرب وإسرائيل، للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع سابق، ص198.

[6] مركز الأبحاث والدراسات، المرجع السابق، ص53–64.

[7] للإطلاع على رؤساء الوفود ونبذة من حياتهم أنظر: أمين مصطفى، المرجع السابق.

– الوفد الفلسطيني الأردني المشترك: ضم الجانب الفلسطيني 13 عضو برئاسة الدكتور "حيدر الشافعي"[1] وهو رئيس جمعية الهلال الأحمر في غزة، وضم الجانب الأردني 14 عضواً برئاسة الدكتور "كامل أبو جابر" وزير الخارجية الأردني ورئيس الوفد الموحد.

– الوفد السوري: تشكل من 13 عضواً برئاسة السيد "فاروق الشرع" وزير الخارجية.

– الوفد اللبناني: ضم 6 أعضاء برئاسة السيد "فارس بوير"[2] وزير الخارجية.

– الوفد الإسرائيلي: ضم 13 عضواً برئاسة "إسحاق شامير" رئيس الوزراء.

– الوفد المصري: ضم 13 عضو برئاسة السيد "عمرو موسى" وزير الخارجية، حضرت المؤتمر كشريك.

شارك إلى جانب هذه الوفود أطراف مراقبة تمثلت في: وفد مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية ترأسه "عبد الله يعقوب بشارة" الأمين العام للمجلس وضم الأمير "بندر بن سلطان" سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن، وثلاثة أعضاء آخرين، كما مثل المجموعة الأوربية "هانز فان ديك بروك" وزير خارجية هولندا، ومثّل منظمة الأمم المتحدة "إدوارد بروز" الممثل الخاص للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط.

افتتح رئيس الوزراء الإسباني "فيليب جونزالس" المؤتمر بكلمة رحب فيها بالوفود المشاركة، تلاه فيما بعد الرئيس الأمريكي "جورج بوش" والرئيس السوفياتي "ميخائيل غورباتشوف" ليتبعها ممثل المجموعة الأوربية ثم السيد عمرو موسى[3]. أما اليوم الثاني 31 أكتوبر تم خلاله الاستماع إلى كلمة شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير الخارجية اللبناني فارس بوير، ثم حيدر الشافعي رئيس الوفد الفلسطيني، فاروق الشرع[4] وزير الخارجية السورية.

خصصت جلسة اليوم الثالث 01 نوفمبر للاستماع إلى تعقيبات رؤساء الوفود على الكلمات التي ألقيت في اليومين السابقين، ووضعت الخطب[5] التي ألقتها الوفود إطاراً سياسياً لعملية السلام، ورسمت خطاً واضحاً لمطالب الأطراف المختلفة خلالها برز الخطاب الفلسطيني ببلاغة قوية، في حين برز الخطاب الإسرائيلي رافضاً لفكرة الانسحاب من الأراضي العربية، فلم يشير شامير ولو لمرة واحدة إلى قراري 242 و348، وبدا واضحاً أن الأطراف تحاول أن تقنع أمريكا خاصة والرأي العام الدولي بعدالة قضيتها وموقفها وليس لإقناع بعضها[6].

شملت المفاوضات جانبين رئيسيين الأول يتعلق بالأراضي التي احتلتها إسرائيل في 1967، وتمثل المفاوضات التي تجري على ثلاث لجان (أردنية فلسطينية– إسرائيلية، سورية– إسرائيلية، لبنانية– إسرائيلية)، وثانيهما خاص بالقضايا الإقليمية: الحد من التسلح، الموارد المائية، التعاون الاقتصادي ومشكلات البيئة، وهي مفاوضات متعددة الأطراف[7].

---

[1] ولد بغزة عام 1919، حصل على شهادة بكالوريوس في الطب من الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1943 تخصص في الجراحة العامة، عمل طبيباً بيافا، افتتح عيادة خاصة في غزة 1945، اعتقل من طرف الاحتلال عام 1963، نفي إلى سيناء لمدة 3 أشهر، أبعد إلى لبنان 1970 بعد تدخل الهيئة الدولية للصليب الأحمر عاد إلى فلسطين، للمزيد أنظر: أمين مصطفى، المرجع نفسه، ص346–347.

[2] مركز الأبحاث والدراسات، المرجع نفسه، ص65–68.

[3] المرجع نفسه، ص85–117.

[4] ولد في درعا جنوب سوريا عام 1939، يحمل إجازة في الأدب الانجليزي من جامعة دمشق، عمل في شركة الخطوط الجوية السورية قبل أن يصبح مديرها العام، دخل السلك الدبلوماسي في عام 1977 كسفير لسوريا في روما. للمزيد أنظر: أمين مصطفى، المرجع السابق، ص356.

[5] للاطلاع على الخطب التي ألقتها الوفود أنظر: مركز الأبحاث والدراسات، المرجع سابق.

[6] أحمد نافع، ملف القضية الفلسطينية: الطريق إلى مدريد، مطابع الأهرام التجارية، مصر، ط1، 1993، ص114.

[7] زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين؟ المواجهة العربية– الإسرائيلية بين الحرب والسلام عبر أكثر من نصف قرن (1917–2004)، مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ص147.

بعد نهاية القسم الافتتاحي من المؤتمر، انطلقت المفاوضات الثنائية التي برزت خلالها العديد من المشكلات حول الإجراء وليس المضمون منها: ظهور آليات التفاوض المباشر، وقد حاولت إسرائيل تعطيل الاجتماعات الثنائية ونقلها خارج مدريد لقطع الصلة بين المؤتمر الدولي والمفاوضات الثنائية، ولتخفيض التنسيق والتعاون بين الوفود العربية وكسب خطوات في تطبيع العلاقات بينها وبين الدول العربية، غير أن هذه الأخيرة تصدت لها وأصرت جميعها على البقاء في مدريد. كما برزت العديد من المشاكل حول مكان الاجتماع في مدريد وزمانه ووجود الراعين داخل أو خارج قاعات الاجتماع، وكادت إسرائيل تنجح في عرقلة الاجتماعات لولا التنسيق العربي، فعقدت الاجتماعات في يوم ومكان واحد هو مقر وزارة العدل الاسبانية[1].

تميزت الدورة الأولى من المفاوضات الثنائية بظهور عدة خلافات حول القضايا المطروحة ومن بين هذه القضايا الرئيسية[2] التي تصدرت المفاوضات في كل اللجان:

1.4. اللجنة الأردنية – الفلسطينية:

تضم هذه اللجنة نوعان من القضايا بحكم تكوينها، الأول متعلق بالقضية الفلسطينية والثاني بالقضايا الثنائية بين الأردن وإسرائيل، علماً أنه تم الاتفاق على أن يكون الاجتماع بإسرائيل كالتالي: إذا كان الموضوع يتعلق بالقضية الفلسطينية فإن الوفد يضم أردنيان وعشرة فلسطينيين ويتم مناقشتها مساءً، وإذا كان الموضوع يتعلق بمسألة أردنية يضم الوفد فلسطينيان وعشرة أردنيين وتتم مناقشتها صباحاً[3].

يبدو جلياً أن القضية الفلسطينية هي الوحيدة التي يوجد اتفاق مسبق على أساس التفاوض بشأنها، غير أن هنالك ثلاث مشكلات رئيسية سادت المفاوضات وهي: مشكلة صلاحيات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني المنتخبة، قضية المستوطنات في الضفة الغربية، قضية مشاركة سكان القدس الشرقية من العرب في انتخابات الحكم الذاتي.

أما النوع الثاني من القضايا المطروحة هو العلاقات الأردنية الإسرائيلية، وكان في مقدمتها السيطرة على الحدود المشتركة وكيفية التعامل مع عمليات التسلل، كما طرحت قضية الجسور بين الأردن والضفة الغربية خلال فترة الحكم الذاتي، وكيفية تنظيم عملية العبور[4].

كانت إسرائيل في بعض الاجتماعات تطرح قضايا عبثية مثلاً: طلب الوفد الإسرائيلي عقد اتفاق لحل مشكلة الحمام الطائر في العقبة، حيث أن أسراب الحمام تلتقط قوتها من الناحية الأردنية، وعندما تلبي نداء الطبيعة تحط على الناحية الإسرائيلية ما يؤدي إلى تلويثها، كما نوقشت إمكانية تعاون مشترك لمقاومة توالد الناموس في وادي الأردن[5].

2.4. اللجنة السورية – الإسرائيلية:

كانت حدة المواقف ظاهرة على الجانبين منذ اللحظة الأولية، فالوفد السوري لم يكن مخولاً بالحديث في أية تفاصيل إلا بعد إقرار مبدأ الانسحاب (من) الجولان[6]، بينما الوفد الإسرائيلي لا يمانع من الانسحاب (في) الجولان، وبين كلمتي (من) و(في) ظلت المناقشات عقيمة،

---

[1] عدنان السيد حسين، المرجع السابق، ص5.

[2] أحمد نافع، المرجع السابق، ص114-115.

[3] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص247.

[4] زكريا حسين، المرجع السابق، ص184.

[5] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص247.

[6] أرض عربية سورية تقع في أقصى جنوب غرب سوريا على امتداد حدودها مع فلسطين تقدر مساحتها ب 1800 كم2، تمتد بشكل متطاول إلى الجنوب على مسافة 75, 80 كلم بعرض متوسط يتراوح ما بين 18-20 كم. للمزيد أنظر: الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، مجلد2، ص99.

كما أراد الوفد الإسرائيلي مناقشة الترتيبات الأمنية والتطبيع قبل أن يقر بأي شيء يتعلق بالانسحاب، وبذلك بدا المسار السوري معطلاً منذ أول اجتماع إلى آخر جلسة في مبنى وزارة الخارجية الأمريكية[1].

3.4. اللجنة اللبنانية – الإسرائيلية:

مثَّل الجزء المحتل من لبنان القضية الرئيسية في جدول أعمال هذه اللجنة وكانت المفاوضات بها متوقفة لارتباطها بالمسار السوري، والملاحظ على هذه اللجنة أنها كانت لا تستند إلى أي من القرارين 242 و338، وإنما إلى قرار 425 لعام 1978 وهو ما يفسر الجهود اللبنانية التي بذلت خلال عدة شهور لتنفيذ هذا القرار بعيداً عن عملية السلام[2].

أما الجزء الثالث من مؤتمر السلام فهو خاص بالمفاوضات المتعددة الأطراف وهو القسم الذي ينال اهتمام إسرائيل وتعتبره مكافأة لها في عملية السلام، وهو ما سعت الأطراف العربية إلى تأخيره، وقد نجحت في ذلك ما زاد الضغط على إسرائيل لتحرز تقدماً في المفاوضات الثنائية، أي وقف الاستيطان والتعهد بالانسحاب قبل أن تحصل على أي تقدم في الإجراءات الإقليمية[3].

5. تقييم المؤتمر:

افترضت الولايات المتحدة الأمريكية أن السلام الإسرائيلي المصري سيعزز إذا أمكن إحياء السلام، فالعلاقات الباردة بين البلدين يمكن أن تنهار ما يشكل تكلفة باهظة على استقرار المنطقة، فالعلاقات الجامدة بين العرب وإسرائيل إذا طال أمدها ستؤدي إلى إضفاء طابع راديكالي على الرأي العام في إسرائيل ولدى الفلسطينيين، ما من شأنه أن يؤدي إلى نشوب نزاع في المنطقة والذي قد يأخذ طابع ديني متزايد يهود ضد مسلمين. إضافة إلى أن بعض المسؤولين في الإدارة يخشون على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وتدعيم الولايات لها، خاصة وأن وسائل الإعلام تكشف حقيقة الكيان الصهيوني على أنه دولة استعمارية ما يعني فقدان تأييد الرأي العام الأمريكي فجأة[4].

عُقد مؤتمر مدريد 1991 بعد بضعة شهور على حرب الكويت وقبل شهرين من الإعلان الرسمي عن زوال الاتحاد السوفياتي، ورغم أن المؤتمر كان تحت رعاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إلا أن الرعاية الحقيقية كانت للطرف الأمريكي وهو ما أشار إليه بوش في خطابه الافتتاحي، فقد بين أن بلاده لعبت الدور الأكبر في تحضير المؤتمر، وبالتالي فإن حضور غورباتشوف لم يكن سوى رمزياً ما دل أن بلاده هي صاحبة النهي والأمر في مؤتمر حضرته وفق الشروط الإسرائيلية[5].

كما لم يعارض الاتحاد السوفياتي السياسية الأمريكية، فان كلاً من الدول الأوربية والصين والأمم المتحدة لم تعارض بل عملت أن تنسجم سياستها مع الخطط والبرامج الأمريكية في الشرق الأوسط، فلم تكن المجموعة الأوربية على استعداد لمواجهة سياستها الشرق أوسطية من أجل الشعوب العربية، ما دامت هذه السياسة لا تمس مصالحها لذا حاولت أن تتكيف مع الموقف الأمريكي على الرغم من وجود اختلافات في وجهات النظر بشأن الصراع. أما الصين فكان دورها محدوداً لما تعانيه من مشاكل داخلية لتتجنب الصدام مع الولايات المتحدة خشية أن يصيبها ما أصاب المنظومة الاشتراكية للاتحاد السوفياتي من اضطرابات وعدم استقرار. أما الأمم المتحدة فيمكن النظر

---

[4] المرجع نفسه، ص244.

[5] زكريا حسنين، المرجع نفسه، ص150.

[6] أحمد نافع، المرجع السابق، ص115.

[4] وليام كونت. ب، المرجع السابق، ص553.

[2] بوعلام العباسي، المرجع السابق، ص44.

إليها كأداة طيعة في يد الولايات المتحدة وغطاء شرعي لها على ضوء ما حدث في حرب الخليج الثانية وإلغاء الأمم المتحدة لقرارها السابق باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية[1].

أمام هذه المواقف الدولية والتشتت العربي عقد المؤتمر على الشكل والنحو الذي أرادته إسرائيل فكان المؤتمر بعيداً كل البعد عن المؤتمر الدولي، فمن الناحية الإجرائية نلاحظ:

- لم تشارك الأمم المتحدة في هذا المؤتمر كراع بل كمراقب ما يعني تغيب الصفة الدولية.
- يرعى المؤتمر كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.
- يشارك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن (فرنسا، بريطانيا، الصين) مشاركة شكلية فقط.
- تغيير اسم المؤتمر من مؤتمر دولي إلى مؤتمر سلام.

في حين نصت الدعوة التي وجهت إلى الأطراف المعنية على ما يلي:

- عقد المؤتمر على مستوى وزراء الخارجية.
- ليس للمؤتمر صفة فرض حلول على الأطراف أو حق رفض الاتفاقيات التي يتوصلون إليها.
- إمكانية عقد المؤتمر مرة ثانية بموافقة جميع الأطراف[2].

ما يتم استنتاجه أن مؤتمر مدريد ليس سوى معبر إلى مفاوضات ثنائية ومتعددة الأطراف ومجرد مظهر احتفالي مراسيمي امتد من 30 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 1991، لينتقل إلى مفاوضات مباشرة لها سلطة اعتماد وفرض حلول على الأطراف، وهو ما قال عنه شامير: "... ووافقنا على هذا المؤتمر الاحتفالي، وعلى المحادثات غير أننا نعقد الأمل على أن تكون الموافقة العربية على إجراء محادثات مباشرة وثنائية دليلاً على إدراكها أنه لا يوجد غير هذا الطريق للسلام في الشرق الأوسط"[3].

فيما يخص الناحية الموضوعية، ارتكز المؤتمر على القرارين الدوليين 242 و338 وشعار الأرض مقابل السلام، وعند الاطلاع على القرار 242 نجد أن الانسحاب من الأراضي المحتلة يجب أن يتزامن مع تحقيق سلام شامل وإقامة حدود آمنة في الشرق الأوسط ما يعني الانسحاب المشروط، وهو ما سعت إليه الدبلوماسية الإسرائيلية فالانسحاب من الأراضي العربية محدد حسب التفسير الإسرائيلي للقرار.

تميزت الوفود العربية بضعف التنسيق فيما بينها حتى سادت فيما بينهم في بعض الأحيان علاقات شك وريبة بسبب مناورات الإسرائيليين، فكان منهم من يتعمد الإخفاء بل التضليل لأسباب سطحية وضيقة، فمثلاً لم يكن بين الفلسطينيين والأردنيين رغبة في معظم الأوقات في التنسيق، لذلك حاول الملك حسين في اجتماع مع ياسر عرفات إنشاء ما أسماه "بغرفة عمليات مشتركة للمفاوضات"، غير أنه لم يحدث شيء، علماً أن الوفد الفلسطيني لوحده كان منقسماً وهو ما عبر عنه حيدر الشافعي: " نحن وفد منقسم على نفسه، وفي الحقيقة نحن 14 وفداً فلسطينياً، وكل وفد فينا وفد مستقل"[4].

[1] جواد أحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، القاهرة، ط1، 1994، ص ص41-42.

[2] بوعلام العباسي، المرجع السابق، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص77.

[4] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص200.

كان ياسر عرفات خائفاً من الوفد على المنظمة، فخشي من أن يتحول إلى قيادة بديلة إلى درجة أنه أرسل طائرة خاصة نقلت الوفد مرتين إلى تونس والجزائر للقائه بحضور عدد من أركان القيادة الفلسطينية[1] رغم أن الوفد منذ اليوم الأول لتشكيله حدد موقفه بأنه ممثل ووفد منظمة التحرير، وقد وفق الدكتور حيدر في إعطاء الخطاب الفلسطيني قدراً كبيراً من الاحترام، فكان أداءه على مستوى القضية التي تكفل بها.

أما الوفد الإسرائيلي فقد تميز بإدارة مركزية موحدة وتنسيق كامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وامتلاكه صورة كاملة لكل جوانب العملية، فكان يتلقى يومياً تقارير من الجيش والمخابرات في إسرائيل جعلته على صلة بالأوضاع الحقيقية في الأراضي المحتلة التي هي سند الوفد الفلسطيني[2]. لكن إسرائيل ظهرت بمظهرها الحقيقي البشع بخلفية متخلفة قرناً من الزمن ما أدى إلى تراجع الرأي العام العالمي اتجاهها، فعبر عشر جولات استغرقت عشرين شهراً تمسكت إسرائيل بمواقف متعنتة تهدر فرصة كل حوار حقيقي بين الجانبين، وكل الاتجاهات المختلفة في إسرائيل تتفق مع موقفها، بحيث تعثرت المفاوضات مع رئيس الوزراء الليكودي إسحاق شامير وأصبحت بدون جدوى مع مجيء حزب العمال، وتولي "إسحاق رابين" رئاسة الوزراء[3].

أظهرت مدريد أن المشكلة الحقيقية في الشرق الأوسط هي السلوك الإسرائيلي، وأن التقدم صوب الاستقرار والسلام يجب أن يبدأ بوقف المستوطنات والانسحاب من الأراضي، ولم تجرؤ إسرائيل طول مدة المؤتمر حتى على استخدام الشعار المخادع الأرض مقابل السلام الذي روجت له الإدارة الأمريكية كطعم لاستدراج الأنظمة العربية لقبول مسارات التسوية والاعتراف بالكيان الصهيوني[4].

وواقع الأمر أن مؤتمر مدريد كان مشهداً تلفزيونيا ملوناً، القصد منه بالدرجة الأولى إعطاء انطباع للأطراف وللعالم بأن العرب وإسرائيل جلسوا حول دائرة المفاوضات وفي قاعة واحدة وانهمكوا في وضع سلام فيما بينهم، سلام دعت إليه الولايات المتحدة وفق مفهومها.

وقضى مؤتمر مدريد على انتفاضة الشعب الفلسطيني التي دامت 3 سنوات (1987-1991)، إذ يعتبر نقطة تحول شاقة في المسيرة الفلسطينية التي استمرت نصف قرن حفلت بالنكبات والكوارث المتتالية والحصار والمطاردة والهروب من هزيمة إلى أخرى ومن عدو لآخر، فلم يكن مدريد سوى ستاراً أخفى الحوار الحقيقي الذي كان يجري في مكان آخر بعيد عن الأضواء في شمال أوربا بالعاصمة النرويجية أوسلو.

6. خاتمة:

خلال فترة الثمانينات ظهرت فكرة مشروع مؤتمر دولي لحل النزاع لكن اندلاع حرب الخليج الأولى والثانية عرقل من المشروع ليتجدد مرة أخرى مع بداية التسعينيات برعاية أمريكية سوفياتية فانعقد مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 وفق شروط إسرائيلية، فكان مجرد مشهد احتفالي أعطى انطباعا للأطراف وللعالم بأن العرب وإسرائيل جلسوا حول دائرة المفاوضات في قاعة واحدة وانهمكوا في صنع سلام وفق منظور أمريكي.

من خلال دراستنا لأهم مشاريع تسوية الصراع العربي الإسرائيلي المتمثل في مؤتمر مدريد 1991 توصلنا لوجود احتمالين لمستقبل المنطقة أولهما: في حال تمادي الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه وأمام انقسام الفلسطينيين وازدياد التنازلات الواحدة تلوى الأخرى، وتشتت الصف العربي، سيؤدي هذا إلى زوال ما يعرف بفلسطين وذلك بابتلاع إسرائيل لها خاصة مع سعيها إلى تحقيق ما يعرف بإسرائيل الكبرى من

[1] المرجع نفسه، ص241.

[2] محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية، المرجع السابق، ص242.

[3] محمود أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة إسرائيل؟ دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر (1948-2003)، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، ط1، 2004، ص408.

[4] أحمد نافع، المرجع السابق، ص166.

الفرات إلى النيل. أما الاحتمال الثاني، فتأزم الأوضاع وتفاقمها سيؤدي حتماً إلى انفجار الوضع في المنطقة ما دام الكيان الصهيوني مستمراً في المحافظة على تشدده وعلى تصلب مواقفه، في ظل موازين القوى التي تسير لصالحه، وطالما لم يفقد الأمل في سحق المقاومة، ليعود الصراع إلى نقطة البداية قبل الخوض في المسار التفاوضي، وإذا ما أحست إسرائيل بدنو أجلها في المنطقة ستلجأ إلى خيارات تدميرية ستكون خراباً وبيلاً على الشرق الأوسط برمته.

فكان مؤتمر مدريد نقطة تحول لمرحلة شاقة من المسيرة الفلسطينية والستار الذي أخفى الحوار الحقيقي في عاصمة النرويج الذي تمخض عن اتفاقية أوسلو الأولى سبتمبر 1993. هذا ما يقودنا إلى القول أنه في ظل غياب مسار آخر غير خط العملية السلمية وانطلاقاً من أقوى حجة يستخدمها المندفعون إلى مسار عملية التسوية فمن كان لديه البديل فليتقدم به.

وخلاصة القول أن إشكالية التسوية كانت تحمل في طياتها بذور فشلها وعناصر تفجيرها في بنودها، وستبقى مسألة القدس وحق عودة اللاجئين حجر العثرة والعقبة الأساسية، فإن كان مشروع التسوية في فترة سابقة قد مشى على عكازين (القرارين 242-338)، هو الآن عاجز حتى عن استخدام العكازات. وأمام التشتت والصراع بين الإخوة الفلسطينيين وأمام عنجهية وتطرف إسرائيل، تبقى المقاومة الأمل الوحيد للشعب الفلسطيني، فرغم ضعفها ومحدودية إمكانياتها تظل هاجساً مريعاً لليهود ومصدر اضطراب وقلق دائم بالنسبة لهم.

فلا يمكن حل الصراع العربي الإسرائيلي إلا بإيجاد أسس عادلة للقضية الفلسطينية وإعطاء كل ذي حق حقه، لأنها في حقيقتها وواقعها ليست مشكلة عربية يهودية فحسب، بل هي مشكلة عالمية لها تأثيرها على حاضر ومستقبل دول كثيرة.

7. قائمة المراجع:

- أحمد نافع، ملف القضية الفلسطينية: الطريق إلى مدريد، مطابع الأهرام التجارية، (مصر، ط1، 1993).
- أحمد شاهين، طريق العرب إلى مدريد، مجلة الشؤون الفلسطينية، العدد 223-224، 1991.
- أمنون كابليوك، الاتحاد السوفياتي: خطوة واحدة ويتم استئناف العلاقات، مجلة الملف، المجلد 5، العدد 59/11، 1989.
- أمين مصطفى، العلاقات الصهيونية الأمريكية بين النشأة ومفاوضات التسوية، دار الهادي للطباعة والنشر، (بيروت، ط1، 1993).
- بروس واطسن وآخرون، الدروس العسكرية لحرب الخليج، تر: محمد برهوم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ط1، 1992).
- بوعلام العباسي، مسار السلام في الشرق الأوسط من مؤتمر مدريد 1991 إلى 2001، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، معهد السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، (الجزائر، 2001).
- جواد أحمد، مستقبل السلام في الشرق الأوسط، المؤسسة المتحدة للدراسات والبحوث، (القاهرة، ط1، 1994).
- خالد عايد، الانتفاضة الثورية في فلسطين: الأبعاد الداخلية، دار الشروق للنشر والتوزيع، (عمان، ط1، 1988).
- رشيدة مهران، ياسر عرفات الرقم الصعب، مؤسسة الديار للطباعة والنشر، (القاهرة، ط1، د.س).
- زكريا حسين، القضية الفلسطينية إلى أين؟ المواجهة العربية- الإسرائيلية بين الحرب والسلام عبر أكثر من نصف قرن (1917-2004)، مؤسسة دار الهلال، (القاهرة، د.س).
- زئيف سيف، إيهودي يعاري، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان: الحرب المضللة، تر: غازي سعيد، دار الجليل، (عمان، ط1، 1985).
- مايكل جانسن، الحرب الفلسطينية الإسرائيلية في لبنان: لماذا غزت إسرائيل لبنان؟، تر: محمد برهوم، دار الجليل للنشر، (عمان، ط3، 1986).
- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، (القاهرة، 2002).

- محمد حسنين هيكل، الزلزال السوفياتي، دار الشروق، (القاهرة، 1990).
- محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل- سلام الأوهام- أسلو ما قبلها وما بعدها، دار الشروق، (بيروت، ط1، 1996).
- محمد صادق صور، موسوعة مناطق الصراع في العالم الصراع في الشرق الأوسط والعالم العربي، دار الأمين للطبع النشر والتوزيع، (القاهرة: ط1، 2002).
- مركز الأبحاث والدراسات، فلسطين دولة تبدأ من غزة وأريحا، وكالة الأنباء القطرية، (الدوحة، د.ت).
- محمود أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة إسرائيل؟ دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر (1948-2003)، دار الأحمدي للنشر، (القاهرة، ط1، 2004).
- ممدوح أنيس فتحي، كيف يمكن هزيمة إسرائيل؟ دراسة مقارنة لأسباب الهزيمة وعوامل النصر (1948-2003)، دار الأحمدي للنشر، (القاهرة، ط1، 2004).
- المناهل www.paldf.net
- مصطفى محمد الحسيني، الانتفاضة بداية نقطة الانكسار الإسرائيلية عسكرياً وسياسياً، مجلة الملف، المجلد 5، العدد 459/11، 1989.
- الموسوعة الفلسطينية، دراسات خاصة، مطابع ميلانوستامبا، (إيطاليا، ط1، 1990).
- ميخائيل غورباتشوف، بريسترويكا، تر: العميد عربي سي لحسن، دار موفم، (الجزائر، 1988).
- ن.ج، استيراتيجية الحل الوسط، مجلة الشؤون الفلسطينية، عدد 223-224، أكتوبر- نوفمبر 1991.
- عبد الوهاب الميسري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، (القاهرة، ط2، 2002).
- عدنان السيد حسني، عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليمية والدولية، دار النفائس، (بيروت، 1990).
- عمر مصالحة، السلام الموعود: الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، تر: وديع أسطفان وماري طوق، دار الشافعي، (بيروت، 1994).
- فاروق القدومي، فلسطين بين الماضي والحاضر: النكبة خمسون عاماً، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، (القاهرة، ط1، 1998).
- سيد ياسين، الحرب العراقية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، المجلد1، العدد 3، 1981.
- وليام كوانت.ب، عملية السلام: الدبلوماسية الأمريكية والنزاع العربي- الإسرائيلي منذ 1967، تر: هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، (الرياض، ط1، 2002).
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ar.wikipedia,org
- ياسين سويد، في الدين والحرب والسياسة، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان، (بيروت، ط1، 2004).
- Alain Dieckhoff , israéliens et arabes, la guerre de cinquante ans, la revue de l'histoire, n 212, juillet aout 1997.